المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 6

البحث اللساني والسيميائي

2-3-4 رجب 1401 / 7-8-9 ماي 1981

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 6

البحث اللساني والسيميائي

4-3-2 رجب 1401 / 7-8-9 ماي 1981

عبد القادر الفاسي الفهري (*)

لسانيات الظواهر وباب التعليق

اللسانيات العربية لازالت تبحث عن نفسها وتتلمس طريق الانطلاق ؛ بل انها انطلقت في كثير من الأحيان في اتجاه غير مرغوب فيه.

عدة عوامل لعبت دورا في هذه الوضعية جلها غير لساني خارجي ، يتعلق بسوسيولوجيا البحث في بلادنا العربية ، وبعضها داخلي ، كتأثير الفكر القديم نحويا كان أو بلاغيا أو فلسفيا على البحث في العالم العربي ، وغياب استراتيجية بحث تربط الماضي بالحاضر.

البحث اللساني العربي الحالي سار أساسا في اتجاهين. اتجاه أول تجسد عند من يصفون أنفسهم بأنهم «وصفيون». هذا الاتجاه الذي تميز بانتقاده الشديد للنحو العربي وخصوصا لنظرية العامل ، واستعمال التعليل والتقدير ، والتأثر بالمنطق الأرسطي ، عجز في الواقع عن دحض الأطروحات التقليدية وتقديم بديل للتعميمات المشروعة أو غير المشروعة التي نجدها عند القدماء[1].

اتجاه آخر تجلّى في القراءات. وهذه القراءات على نوعين : قراءات تقف عند شرح وتنظيم المادة الموجودة في التراث[2] ، وقراءات تحاول أن تنتقل مما هو موجود

(*) كلية الآداب ــ الرباط

(1) انظر في هذا الصدد أعمال تمام حسان ، عبد الرحمن أيوب ، أنيس فريحة ، وكذلك ابراهيم السمرائي وابراهيم أنيس وكمال بشر.

(2) انظر مثلا Bohas (1979)

في هذا التراث من مادة وفكر لتؤوله وتربط بينه وبين ما هو موجود حاليا من درس وبحث، بغية الخروج إلى الحاضر والمعاصرة[3] .

القراءات من النوع الأول نفهمها على أنها مساهمة في التعريف بالتراث واحيائه وتسهيل الاطلاع عليه ، والقراءات من النوع الثاني نريدها مساهمة في تاريخ الفكر اللغوي القديم ، بالرغم من كل التحفظات المنهجية والحدود النظرية لمثل هذا العمل . إلا أن بعض القراء لا يضعون عملهم في هذا الاطار؛أي اطار التاريخ ، بل يعتقدون أن وصف اللغة العربية ، ولو اللغة الحالية،يقتضي الرجوع إلى الماضي ومقولات وأطروحات اللغويين القدماء ، محاولة لبناء نظرية تصف اللغة العربية ، واعتبارا منهم أن النظريات الحالية عاجزة عن وصف هذه اللغة[4] ، وعن الأخذ بالتعميمات المشروعة التي أتى بها النحو العربي القديم . هذا الموقف يتناقض مع أبسط المبادئ المنطقية والأسس التصورية للعمل التنظيري .

والاخفاق المسجل عند كل من الاتجاهين ، والنتائج السلبية الكثيرة للتجربة القصيرة للغويات العربية المعاصرة ، لها تفسير بسيط هو أن المشاكل المطروحة لم تكن مطروحة في إطار نظري أو إطار منهجي واضح ومحدد . وفي غياب هذا الاطار لا تكون هناك نتائج مقبولة ، مادامت حدودها المنهجية والتصورية والمنطقية غير معروفة .

هذا الاخفاق من الاتجاهين ساهم في تعزيز أثر الفكر القديم وفكر الماضي وسيطرة هذا الفكر على الدرس اللغوي العربي ، بحيث صار لزاما على كل من يريد أن يتحدث عن اللغة العربية أو يصفها أن يموضع كلامه بالنسبة لما يقوله النحوي القديم ، وأن يسجل موقفه من التراث والدور الذي يمكن أن يعود إليه في البحث اللساني المعاصر .

التراث يمكن تصوره مادة منها ما هو معطيات، ومنها مفاهيم وصفية، وكذلك أصول وتأملات. هذا الفكر الموجود في التراث وهذه المعطيات، ككل فكر وككل معطيات، يمكن توظيفها في إطار فكر جديد أو دراسة علمية حديثة،

(3) انظر Haj-Salah (1979)

(4) Moutawakkil (1980)

على أن ليس هناك ضرورة منطقية ولا منهجية تفرض علينا هذا التوظيف . يمكن أن تكون هناك ضرورة تجريبية (empirical)، وهي الضرورة الوحيدة التي اعترف بها . إلا أن البرهنة على ضرورة توظيف مفهوم من المفاهيم التراثية، مثلا ، تقتضي الاستدلال العلمي الدقيق بالاعتماد على المعطيات وعلى الظواهر ، لا على ما قيل عنها في النحو أو البلاغة أو المنطق . إذن اللسانيات العربية يجب أن تكون كغيرها من اللسانيات لسانيات ظواهر . يخضع كل استدلال فيها للتجربة ؛ وبذلك نتجاوز مشكل التراث .

لسانيات الظواهر هي برنامج بحث يختص بعدة مبادئ نظرية ومنهجية أذكر من بينها :

1 — ان الهدف الأول من البحث اللغوي هو بناء نظريات (أو انحاء) ذات كفاية تفسيرية تستطيع اعطاء مضمون لمفهوم **اللغة الطبيعية** ؛ وتتم المفاضلة بين الأنحاء على أساس الكفاية المذكورة .

2 — الشرط الأساسي للمفاضلة بين النظريات المختلفة هو **الوضوح** ؛ وهذا يعني أن كل قانون أو كل قاعدة مقترحة يجب أن تصاغ صياغة صورية واضحة لا تقبل أي تأويل أو تخمين .

3 — أحسن وسيلة لمعرفة اللغات الطبيعية ؛ ومن ثمة اللغويات ؛ هو الوصول إلى **بناء أجزاء كبيرة** من أنحاء اللغات .

في إطار هذه المبادئ ومبادئ أخرى بيناها في بعض أعمالنا (انظر المراجع) تتبين الأبعاد النظرية والمنهجية والتجريبية التي نهدف إليها في برنامج البحث الذي حددناه. ويتبين من المبدأ الثالث نوعية الطرق الاستكشافية الموجبة (positive heuristics) التي تلعب دورا مركزيا في منهج البحث . اذن سواء عملنا على ماضي اللغة أو حاضرها أو على اللهجات أو على نحاة أو بلاغيين ، يجب أن نضع أمام أعيننا هذه الأهداف ؛ ويجب أن نتساءل إلى أي مدى نتقدم في بناء نسق اللغة العربية في مرحلة معينة من تاريخها . وإلى أي حد نتقدم في وضع اللغة العربية من بين مثيلاتها اللغات الطبيعية الأخرى ؛ وربطها بها ؛ ومعرفة الخصائص

التي تلتقي فيها باللغات الأخرى ، والخصائص التي تختلف فيها ، وكيف تلتقي ، وكيف تختلف ، ولماذا . كذلك إذا اقترحنا شيئا بالنسبة للعربية القديمة ، لتكن قاعدة ، واقترحنا قاعدة أخرى بالنسبة للعربية الحالية يجب أن نكون على بينة من القانون الذي يربط بين هذه القاعدة وتلك ، والمبدأ أو القانون الذي على أساسه تم التطور ، في اطار قوانين اللسانيات التطورية والتاريخية . كذلك في علاقة اللغة الفصحَى باللهجات أو اللغيات التي كانت متداولة في القرون الأولى ، أو في علاقتها باللهجات الحالية ، يجب أن نكون على بينة من أن درس اللهجات اليوم يمكننا مبدئيا من تحديد تاريخ هذه اللهجات ، وتحديد تاريخ اللغة العربية في نفس الآن .

هذه المبادئ العامة كان من الضروري توضيحها قبل أن نخوض في باب التعليق واختبار هذا المفهوم على أساس المبادئ التي سطرناها .

يعرف صاحب الهمع التعليق بأنه (ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع ، ولهذا يعطف على الجملة بالنصب لأن محلها نصب)[5] .

ويقارن ابن يعيش بينه وبين الالغاء فيقول : (التعليق ضرب من الالغاء ، والفرق بينهما ان الالغاء ابطال عمل العامل لفظا وتقديرا ، والتعليق ابطال عمله لفظا لا تقديرا)[6] .

ولعل أحسن تعريف للتعليق يوجد عند الاسترابادي . يقول : (التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج ، تكون كالشيء المعلق ، لا مع الزوج لفقدانه ولا بزواج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج . فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا ، عامل معنَى وتقديرا ، لأن معنَى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد ، كما كان كذا عند انتصاب الجزئين ، ومن ثمة جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة الملغَى عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قائما)[7] .

هذا اذن مدلول التعليق ، وهو كما نرَى مفهوم اعرابي . وقد اختلف النحاة في

---

(5) الهمع ، ج 2 ، ص 231
(6) شرح المفصل ، ج 7 ، ص 86
(7) شرح الكافية ، ج 2 ، ص 281

ما يختص بالتعليق من الأفعال ، فذكر بعضهم كالزمخشري وابن مالك انها الأفعال القلبية المتصرفة دون غيرها ، وذكر بعضهم كالمبرد وثعلب وابن كيسان أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنَى العلم ، واما الظن ونحوه فلا يعلق . واجاز يونس تعليق جميع الافعال ، قلبية كانت أو غير قلبية .

واتفق النحاة على أن الأدوات المعلقة (بكسر اللام) هي أدوات الاستفهام ولام الابتداء وبعض أدوات النفي مع اختلاف في بعضها (ذكروا مثلا ما النافية واختلفوا في لا النافية)[8].

هناك اذن شرطان للتعليق : وجود معلق (بفتح اللام) ويغلب على الظن أنه من أفعال القلوب (علم ، ظن ، حسب ...) ووجود معلق (بكسر اللام) وهو أداة من هذه الأدوات .

على ضوء هذا التقديم الوجيز، يمكن أن نبدي الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى هي أن التعليق مفهوم اعرابي عند النحاة مرتبط بوجود اعراب تقديري . الحجة في هذا عندهم ان هذا الاعراب يظهر في العطف . والمثال الوحيد الذي نجده عند النحاة هو المثال المذكور عند الاسترابادي أي علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا . لا نجد أمثلة من نوع آخر مثل : علمت أزيد قائم وبكرا قاعدا ، والسبب هو أن الخبر عندهم لا يعطف على الانشاء ، ولا نجد كذلك أمثلة تعطف فيها جملة اسمية على جملة فعلية كأن تقول : علمت لا يقوم زيد وبكرا راجعا .

إذن أمامنا نوع واحد من الجمل لا نحتاج في تحليله بالضرورة إلى القول بالاعراب التقديري . فلو فرضنا أن كل فضلة لا يدخل عليها الفعل أو الاسم أو الحرف مباشرة تكون منصوبة فبكرا منصوب هنا بموجب هذه القاعدة . من الممكن كذلك أن نقدر فعلا قبل الواو يعمل في بكر .

وحتّى لو سلمنا بالاعراب التقديزي وافترضنا أن النصب مقدر على الجملة المعلقة (كما يقدر في الجملة الحال) وجب أن نبين كيف يتسرب هذا النصب إلى المركب الاسمي أو الوصفي . أقول هذا لأن الجملة الحالية مثلا في حكم المنصوب

(8) المراجع المذكورة

ومع ذلك فلا يتسرب نصبها إلى المكونات الموجودة بالضرورة . فلو صح هذا لنطقت بنصب الجزئين في الجملتين (4) و(5) وذلك محال :

(4) لقيت زيدا أعصابه متوترة

(5) لقيت زيدا والمطر نازل

اذن الاعراب التقديري لا يفسر نصب بكر في الجملة المذكورة عند الاسترابادي .

وحتّى لو سلمنا جدلا بأنه صالح لوصف الظاهرة المذكورة ، فاننا لا نحتاج إلى التسليم بذلك بالنسبة للاستفهام مادام الاستفهام لا يعطف على الخبر . حينما نقحم الاستفهام اذن في باب التعليق نفترض افتراضا يستحيل وجود معطيات تدعمه أو تنفيه . هذا النوع من الافتراضات لا يمكن الأخذ به مادام مستحيل الابطال (non réfutable) .

الملاحظة الثانية هي أن الظواهر المذكورة في باب التعليق لا يوحد بينها شيء ، لا تركيبيا ولا دلاليا . هناك الاستفهام وهناك النفي وهناك لام الابتداء . وإذا أردنا التوحيد بين هذه التراكيب المختلفة قلنا انها تراكيب جملية توجد في بدايتها اداة ، الا أنها جمل من نوع خاص أسميناها في أحد أبحاثنا بالمركب الموصولي (complementizer phrase) [٩] . هذا المركب الموصولي لا يعمل الفعل الذي قبله في الجملة التي داخله . وهنا نحتاج إلى نظرية للاعراب أقل تجوزا من النظرية التي يمكن بناؤها انطلاقا من ملاحظات النحاة العرب .

الملاحظة الثالثة هي حول شروط التعليق . لا نرَى ما الداعي إلى ربط علاقة وثيقة بين الشرط الأول والشرط الثاني ، بل لا نرَى أي نظرية للاعراب تستطيع الربط بين هذين الشرطين .

الملاحظة الأخيرة تتعلق باختلاف النحاة في المعلقات والمعلقات . هذا الاختلاف له أهميته ، إلا أننا لن نتحدث عنه في هذا العرض .

---

(9) Fassi Fehri (1980)

أكتفي بهذه الملاحظات لضيق الوقت ، بل أكتفي بالملاحظة الأولى فقط التي تبين أنهم أقحموا الاستفهام غير المباشر في هذا الباب بدون دليل ، بل ان الدليل كما بينا لا يمكن وجوده مادامت الجمل غير مقبولة لسبب آخر .

واقحامهم للاستفهام في هذا الباب ، بل ان الاستفهام هو أهم شيء يتحدثون عنه في الباب ، لم يكن بريئا بل جاء نتيجة عدم تمييزهم بين الاعراب (case) والتفريع المقولي (subcategorization)، وربطهم لاعراب معين (هو النصب) بوظيفة واحدة هي المفعولية . فقد اعتبروا أن الجملة الاستفهامية مفعول وتأخذ علامة النصب ، وبما أن هذا النصب قد يتسرب إلى اسم الاستفهام ، وبما أنه لا توجد جملة استفهام ينصب فيها اسم الاستفهام على هذا الأساس ، وجب اذن أن نقر بتعليق الفعل حتّى لا يعمل . ولما وجدوا أفعالا لازمة دخلت على جملة الاستفهام مباشرة قالوا اما بالتضمين أو بحذف حرف الجر ، فقالوا في (شككت أزيد في الدار أم عمرو) ان الجملة بعد الفعل مفعول منصوب بنزع الخافض (أي أن الأصل شككت في هذا الأمر) وقالوا في (فكرت هل زيد في الدار) ان فكر لازم وضعا لكنه تعدّى بتضمينه معنَى تعرف (أي تعرفت هذا الأمر بالتفكير فيه)، وكذلك في (سل وانظر اليه أقائم هو أم قاعد). وقولهم بهذا التضمين وكذلك بنزع الخافض جاء نتيجة لعدم تمييزهم الأفعال المتعدية التي تطلب مفعولا (objet) عن الأفعال غير المتعدية التي تطلب فضلة (complement) قد تكون فضلة حملية .

مفهوم التعليق إذن مرتبط بعدة تصورات للتفريع المقولي وللوظائف ، وللعلاقات بين الوظائف والعلامات الاعرابية ، يغلب على الظن أنها غير صحيحة . ما البديل اذن ؟

لوصف المعطيات والظواهر التي أوردها النحاة في باب التعليق وعلى الأخص الاستفهام غير المباشر نحتاج إلى بناء نظرية للاعراب ، ونظرية للتفريع المقولي (بما في ذلك القيود الانتقائية)، ونظرية للاستفهام غير المباشر . لن يسعفني الوقت هنا للتعرض إلى معالم هذه النظريات المختلفة ، بل سأكتفي ببعض الملاحظات العامة هنا واعطاء بعض الأمثلة،على أن يرجع من يهمه الأمر إلى بعض المقالات التي كتبتها في الموضوع .

النظرية الاعرابية التي أفكر فيها تقول بالمحلية الصرفة (strict locality) والعلامة الاعرابية (case feature) تأتي اما عن طريق المعجم (lexicon) باعتبار الوظيفة المحددة داخل نواة وظيفية (functional nucleus) أو عن طريق القواعد المركبية (phrase structure rules) وفي كلتا الحالتين أعتقد أن القاعدة الاعرابية لا يتعدّى ميدانها المركب الواحد ، ولا تخترق حدود مركبات أخرى . على أن مشكل الاعراب ليس مشكلا وصفيا محضا ، بل هو كغيره من المشاكل مشكل نظري . فعلينا أن نبحث عن النظرية الاعرابية (case theory) التي تقربنا من الأهداف المنهجية التي حددناها . هذه النظرية يجب أن تضيق في طبقة الأنحاء الممكنة ، وفي هذا الاتجاه اقترحنا مبدأ المحلية الصرفة .

بخصوص التفريع المقولي نحتاج إلى أن نمثل في المعجم للسياق التركيبي الذي تظهر فيه الوحدة المعجمية ، هذا التمثيل يمكن أن يتم بواسطة المقولات التركيبية (syntactic categories) أو عن طريق الوظائف النحوية (grammatical functions) ونحتاج بالاضافة إلى هذا إلى بيان الأدوار الدلالية (Semantic roles) التي تحتاج اليها الوحدة المعجمية (كالفعل مثلا) ليتم معناها . على أنه ليس هناك علاقة مباشرة بين البنية التركيبية والبنية الدلالية . اذا مثلنا لظن في المعجم تركيبيا ودلاليا يكون التمثيل كما يلي :

6) ظن = ((فا) (مف) (فض حم))
((2) (1))

(فا = فاعل ، مف = مفعول ، فض حم = فضلة حملية) .

في جملة مثل (ظن زيد عمرا راكبا) هناك ثلاث وظائف متصلة أو مبنية على الفعل : الفاعل والمفعول وما اسميناه بالفضلة الحملية (predicate complement) ؛ على أن ليس هناك الا دوران دلاليان هما الدور الذي يقوم به الفاعل والدور المنسوب إلى الفضلة الحملية ، ولا يمثل المفعول دورا دلاليا قائم الذات .

باعتبار الفضلات الحملية التي تهمنا ، هناك ثلاث طبقات من الأفعال : أفعال لا تطلب إلا جملا خبرية وأفعال لا تطلب الا جملا استخبارية ، وثالثة تطلبهما

معا . فالطبقة الأولى تضم أفعالا مثل ثبت واتضح ... ، تقول : (ثبت أن المسألة معقدة) ولا تقول (* ثبت هل المسألة معقدة). والطبقة الثانية تضم أفعالا مثل سأل واستفهم ونظر .. تقول : (سألته هل جاء زيد) ولا تقول : (* سألته ان زيدا جاء). وطبقة ثالثة تضم درى وعلم وعرف ... تقول : (علمت أن زيدا قائم) وتقول : (لا أعلم هل زيد قائم) .

هذه الصفات الدلالية المختلفة يضطر الطفل إلى تعلمها ولا يمكن أن يستخلصها من أي شيء آخر. وهي الصفات الدلالية تمثل لها في المعجم بالصفة ± م. فالأفعال الخبرية ــ م والأفعال الاستخبارية + م ، والأفعال التي تكون خبرية أو استخبارية تكون ± م. هذه الصفات المختلفة زيادة على البنية التركيبية ، هي التي تجعلنا نفرق بين عرف في البنية (7) وعرف في البنية (8) :

(7) يعرف زيد من جاء

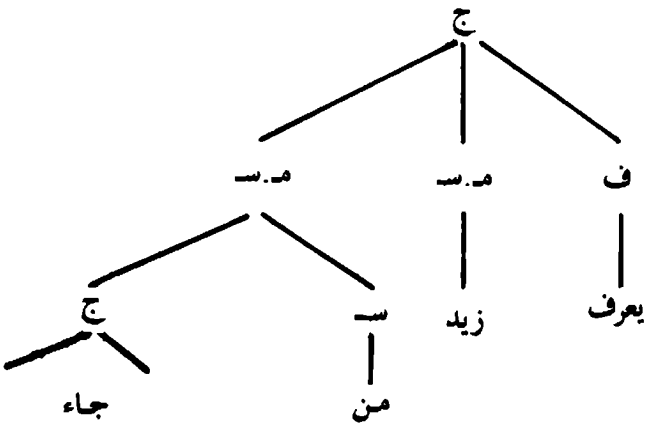

(8) يعرف زيد من جاء

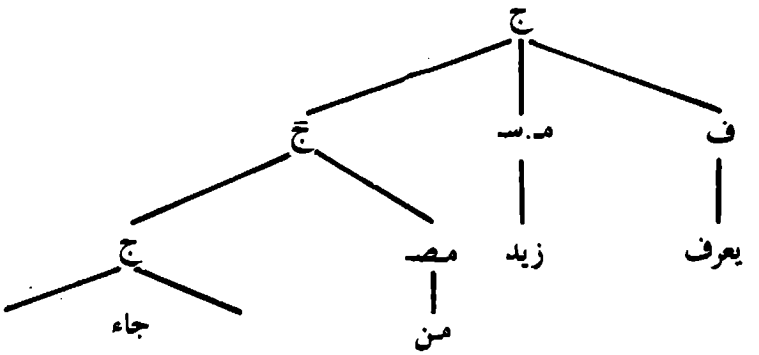

يقول الاسترابادي ما نصه :

(واعلم أنك إذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة أو موصوفة فالمعنَى عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنَى ، بل المعنَى علمت أي شخص حصل منه القيام ، وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه مثلا زيد ، وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام ، فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه (...) واما ان كانت موصولة أو موصوفة فالعلم واقع عليها فكأنك قلت علمت زيدا الذي قام)[10] .

هذا كلام جميل ، يفرق فيه الاسترابادي بين الجملتين،الموصولة والاستفهامية فهما تختلفان تركيبا ومعنَى . تركيبا لأن الموصولة مركب اسمي كما في (7) ، ومعنَى لما هو واضح من تأويل كل من البنيتين .

الفرق في التركيب ينبني عنه فرق في الاعراب : إذا كانت الموصولة مركبا اسميا فهي تنتسب إلى النواة الوظيفية للفعل ، وداخل هذه النواة يقوم هذا المركب بدور المفعول فيأخذ علامة النصب التي تتسرب إلى رأس المركب ، كما في (عرفت اللذين جاءا) و(عرفت أيهم جاء)، بفتح الياء . أما الاستفهامية فهي جملة رأسها هو الفعل، ولا يمكن أن يتسرب الاعراب إلى المركبات الاسمية الموجودة داخلها بموجب مبدأ المحلية الصرفة .

لم أتمكن في هذه العجالة من معالجة الجوانب المتعددة للاشكال الذي طرحته، ولكني أتمنَّى أن أكون قد نبهت على ضرورة بناء نحو جديد لوصف اللغة العربية يقوم على أصول ومبادئ جديدة . هذا البناء ، الذي يجب أن يعتمد على الاحتجاج الدقيق وان يستعمل المنهج النقدي لفرز المعطيات ، لا يمكننا فقط من معرفة حاضر اللغة العربية أو ماضيها ، بل له أيضا قيمة استكشافية في تقويم الفكر النحوي العربي القديم نفسه . لمن يزعم من الباحثين أن دراسة اللغة العربية (ولو الحالية) يقتضي الاعتماد على ما قاله القدماء وتوظيف مفاهيمهم ، نقول ان السبيل الوحيد لوصف اللغة القديمة أو الحالية ، وللتفهم العميق للأطروحات القديمة،لا يتم إلا بموضعتها بالنسبة للحاضر.

(10) شرح الكافية ، ج 2 ص 284 .

المراجـع

الاستراباذي رضي الدين ؛ شرح الكافية ؛ دار الكتاب العلمية ؛ بيروت 1976

ابن عقيل ؛ شرح الألفية ؛ القاهرة بدون تاريخ .

ابن يعيش ؛ شرح المفصل ؛ دار الطباعة المنيرية ؛ القاهرة بدون تاريخ .

سيبويه ؛ الكتاب ؛ بولاق 1938 .

تمام حسان ؛ اللغة بين المعيارية والوصفية ؛ مطبعة الأنجلو مصرية القاهرة 1958

فريحة أنيس ؛ نظريات في اللغة ؛ دار الكتاب اللبناني بيروت 1973 .

Bohas G. (1979) — Contribution à l'étude de la méthode des grammairiens Arabes en morphologie et en phonologie, thèse de Doctorat d'Etat, Paris III.

Fassi Fehri A. (1980) — Some Complement Phenomena in Arabic, lexical grammar, The complmentizer Phrase Hypothesis and the Non-accessibility Condition, Analyses et Théorie, Fasc. n. 3, Paris VIII.

Fassi Fehri A. (1981) — Complémentation et anaphore en arabe moderne. Une approche lexicale fonctionnelle. Thèse de Doctorat d'Etat, Paris III.

Haj Salah (1979) — Linguistique arabe et luinguistique générale, Thèse de Doctorat d'Etat Paris IV.

Moutawakkil A. (1980) — La théorie du sens chez les linguistes Arabes anciens, thèse de Doctorat, Faculté des lettres Rabat.